

Distr.: General  
26 September 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والمناطق

## تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية من أجل الإغاثة الإنسانية والإصلاح والتنمية

تقرير الأمين العام\*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	..... مقدمة
٣	٧-٢	..... معلومات أساسية
٤	١٠-٨	..... استعراض التطورات الإنسانية الرئيسية
٥	٥٩-١١	..... الاحتياجات القطاعية والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها
٥	١٨-١١	..... ألف - الأمن الغذائي
٦	٢٥-١٩	..... باء - الصحة

\* لم تدرج في التقرير الحاشية التي طلبتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٨/٥٤.

٧	٣٥-٢٦	..... التعليم	- جيم
٩	٣٩-٣٦	..... إعادة اللاجئين إلى وطنهم	- دال
١٠	٤١-٤٠	..... التعاون بين الشركاء المدنيين والجيش	- هاء
١٠	٥١-٤٢	..... التنسيق	- واو
١٢	٥٩-٥٢	..... تنمية المجتمعات المحلية، والانتعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل	- زاي
١٣	٦٠	..... ملاحظات ختامية	- خامسا

## أولا - مقدمة

المتعددة الجنسيات لحفظ السلام والمانحون. وتعززت فعالية هذه الأنشطة من خلال التنسيق الفعال الذي تم بين القوة والمجتمع الإنساني. واتسمت الممارسة بشكل أكبر بروح من التعاون والالتزام من قبل المنظمات الإنسانية المشاركة.

٤ - وإدراكا للحاجة لكفالة التدرج في الأنشطة الإنمائية قاد البنك الدولي بعثة للتقييم المشترك تألفت من خبراء تابعين لوكالات الأمم المتحدة والمجتمع المحلي لتييمور الشرقية والمانحين واللجنة الأوروبية ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي في الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر إلى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وحددت اللجنة احتياجات التعمير ذات الأولوية على المدى القصير وقدمت تقديرات لاحتياجات التمويل الخارجي مستخدمة نهجا شاملا للإطار الإنمائي اشتمل على ثمانية قطاعات مختلفة. وجرى استعراض للنتائج التي توصلت إليها البعثة في مؤتمر عقده المانحون برعاية الحكومة اليابانية في طوكيو يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

واشترك في رئاسة مؤتمر طوكيو للمانحين الممثل الخاص للأمين العام ونائب رئيس البنك الدولي لآسيا والمحيط الهادئ. ووصل مبلغ احتياجات التمويل الخارجي المقدم من أجل أنشطة الإغاثة الإنسانية والتعمير والتنمية في تيمور الشرقية إلى ٨٧٨,٣ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات. وبلغ حجم التبرعات المعقودة أثناء المؤتمر ٥٢٢,٤ مليون دولار خصص منها مبلغ ١٤٨,٩ مليون دولار للمساعدة الإنسانية و ٣٧٣,٤ مليون دولار للأنشطة الإنمائية. ونظم مؤتمر للمتابعة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ استضافته حكومة البرتغال واشترك في رئاسته البنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأعرب المانحون عن تأييدهم لأنشطة البنك الدولي والصندوق الاستئماني لتييمور الشرقية وأيدوا برنامج العمل للفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١ - أقدم التقرير الحالي وفقا للفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ٩٦/٥٤ حاء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم لها تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات التي سبقت بقليل وأعقبت قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي أنشأ المجلس بموجبه إدارة انتقالية تابعة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تتألف من ثلاثة عناصر هي عنصر للحكم والإدارة العامة وعنصر للمساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ وعنصر عسكري كما قمت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو ممثلا خاص لي في تيمور الشرقية ورئيسا للإدارة المؤقتة.

## ثانيا - معلومات أساسية

٢ - أدى اندلاع العنف الذي وقع بعد إجراء الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى وقوع تدمير واسع على نطاق الإقليم وإلى تشريد نحو ٧٥ في المائة من سكان تيمور الشرقية في الداخل والخارج. وانعدمت تماما تقريبا الخدمات العامة ووجد المشردون والمواطنون العائدون إلى داخل الإقليم أنفسهم مواجهين بانعدام الغذاء والماء والمأوى والخدمات الطبية.

٣ - إلا أن إنشاء القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام التي أذن بها قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قد أدى إلى استعادة بيئة العمل وإتاحة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة على نطاق البلاد من خلال الجهود الجماعية التي بذلتها لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقوة

الانتقالية لتيemor الشرقية بعد أن تحول تركيز البرامج من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة. وبعد اكتمال نقل هذه المسؤوليات أنشأت الإدارات التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية القدرات اللازمة لضمان تنسيق أنشطتها القطاعية ذات الصلة.

### ثالثاً - استعراض التطورات الإنسانية الرئيسية

٨ - اتسمت البرامج الإنسانية في تيمور الشرقية بالالتزام التام من جانب الوكالات والمنظمات المشاركة بأن أبدت استجابة منسقة ومتكاملة للأزمة. وقدمت المنظمات والوكالات الإنسانية المساعدة الشاملة لجميع القطاعات الإنسانية بعد أن وفرت القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام بيئة آمنة لعناصر تقديم المساعدة الإنسانية. وساعدت الاستجابة السريعة من المانحين لاحتياجات الشركاء الإنسانيين من خلال المساهمات المالية والعينية على السواء والمنظمات والوكالات في توفير المواد والمعدات واللوازم المطلوبة على وجه السرعة قبل أن تسوء حالة السكان المتأثرين.

٩ - وقد ساهم التعاون بين الشركاء المدنيين والقوات العسكرية بصفة خاصة في النجاح التام للجهود الإنسانية في تيمور الشرقية. واستطاعت قوة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تأمين فرص الوصول إلى المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها وتحديد وتوفير المعلومات القيمة عن حالة السكان المتأثرين. وفي كثير من الحالات قدمت القوة المساعدة الطارئة لدى انتشارها. وتبعتها المنظمات والوكالات الإنسانية بعد ذلك بتقديم الدعم الإضافي.

١٠ - بعد تسليم القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام مسؤوليات حفظ السلام للعنصر العسكري التابع لإدارة

٥ - ولمعالجة الاحتياجات الطارئة وافق المجتمع الإنساني على مجموعة من المبادئ التوجيهية المشتركة للأنشطة ذات الأولوية. وقد ساعد المنسق الإنساني المؤقت ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تسهيل هذه العملية في المراحل الأولى من الأزمة الإنسانية. ونقلت هذه المسؤولية بعد ذلك (ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) إلى عنصر المساعدة الإنسانية والإنعاش في حالات الطوارئ التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية برئاسة نائب الممثل الخاص للأمين العام السيد أكيرا تاكاهاشي.

٦ - كانت المبادئ التوجيهية المشتركة تشكل الأساس للأنشطة التي يضطلع بها أكثر من ٢٠٠ من العناصر الإنسانية (وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الكنسية المحلية) من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتحدد الأولويات وهي مساعدة اللاجئين في العودة من تيمور الغربية وتوفير الأمن الغذائي عن طريق تقديم المساعدة الغذائية والبذور والأدوات وتوفير الرعاية الصحية الأولية لجميع المناطق الريفية والحضرية وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية وإعادة بناء ٣٥ ألف منزل وتيسير التنمية المجتمعية والإنعاش الاقتصادي بتوفير الإصلاحات في حالات الطوارئ للهياكل الأساسية (ولا سيما محطات الطاقة) وإعادة فتح المدارس وبدء تنفيذ برامج لتوفير قروض صغيرة وإنشاء وحدات للاستشارات بشأن الصدمات النفسية وتنفيذ مشاريع المصالحة في المجتمع المحلي.

٧ - أدركت الوكالات أيضاً الحاجة إلى وضع استراتيجيات مبكرة لكفالة تحويل الأنشطة بطريقة منظمة من أنشطة ذات طابع غوثي صرف إلى برامج تهدف إلى تحقيق تنمية طويلة الأجل. وساعدت المبادئ التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية في نقل مسؤوليات التنسيق القطاعي من الوكالات الإنسانية إلى إدارات داخل إدارة الأمم المتحدة

بتوزيع ما يزيد عن ٢٧ ٠٠٠ طن متري من الأغذية وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة كير بتوزيع ١١ ٠٠٠ طن متري إضافية من خلال عمليات التوزيع الغذائية العامة وبرامج التغذية المستهدفة.

١٤ - بالرغم من استمرار الهدف الأساسي المتمثل في تأمين الأمن الغذائي، انتقل برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه في البرامج الغذائية إلى مرحلة التعمير وإعادة التأهيل في عملياتهم وبدأوا في استخدام الغذاء كحافز لأنشطة التعمير من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل وبرنامج التغذية المدرسية وتقديم حوافز للمدرسين. وسوف يهدف تخطيط الأنشطة في المستقبل في تيمور الشرقية إلى أن تكون أنشطة قصيرة المدى وطويلة المدى على السواء. وسيتيح إنشاء وحدة لوضع خرائط تحدد المناطق المعرضة للخطر وتعزيز قدرات الرصد والتقييم تنفيذ عمليات استهداف جيدة وتحسين أثر البرمجة الغذائية. ومن شأن تقارير البعثات الأخيرة التي قدمها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي مضافا إليها إطار عمل السياسة الغذائية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أن تكفل وجود استراتيجيات فعالة للأنشطة في الوقت الحالي وفي المستقبل.

١٥ - أشار تقييم أولي للأغذية والمحاصيل أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى أن تقدير الانتاج الغذائي لعام ٢٠٠٠ الذي يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من انتاج الغذاء السنوي سيتم تجاوزه. ويتوقع أن يبلغ إنتاج الذره في الفترة نيسان/أبريل وأيار/مايو نسبة ٧٠ في المائة من المتوسط المحدد. وتعتبر الزيادة نتيجة مباشرة للنجاح في توزيع البذور والأدوات في حالات الطوارئ وهو دليل على قدرة مزارعي تيمور الشرقية على التكيف السريع.

الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في شباط/فبراير ٢٠٠٠ باشرت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مسؤولياتها في تقديم الدعم السوقي والخدمات من أجل إصلاح وتأهيل الطرق وتقديم المساعدة في مجال الخدمات الصحية وبناء المدارس وتقديم المعلومات عن الأوضاع الإنسانية في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

## رابعا - الاحتياجات القطاعية والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها

### ألف - الأمن الغذائي

١١ - أدى العنف الذي أعقب إجراء الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى اضطراب شديد في النشاط الاقتصادي والانتاج الزراعي. وبشكل عام فقد تعرضت مخزونات الغذاء والمواشي إلى النهب أو التدمير بشكل خطير مما أدى إلى نقص شديد على نطاق الإقليم.

١٢ - بدأت عمليات تقديم المساعدة الغذائية في حالة الطوارئ في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ كاستجابة فورية للاحتياجات من المعونة الغذائية تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩). وقد تم بموجب هذه العملية (بلغت الاحتياجات الإجمالية ٨ ٣٣٣ طنا متريا من المنتجات الغذائية وصلت قيمتها إلى ٥,٦ مليون دولار قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه التنفيذيون مساعدة عاجلة لنحو ١٥٠ ألف من المستفيدين الموجودين في أشد المناطق تأثرا في تيمور الشرقية.

١٣ - كان الهدف الأولي لهذا النشاط هو توفير التغذية الملائمة لمن فقدوا جميع سبل الدعم الذاتي. وتم تركيز خاص على العائدين والمشردين وإنشاء شبكة ضمان اجتماعي للمجموعات الضعيفة الأخرى. وقام برنامج الأغذية العالمي في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠

الشرقية. وعلاوة على ذلك، خلف هرب الأطباء ومهنيي الصحة الأساسيون (كثير منهم من مواطني إندونيسيا)، الذين كانوا يقدمون خدمات العلاج والخدمات الصحية العامة، خاصة ندرة في الموظفين المدربين في هذا القطاع.

٢٠ - وبعد مرور أيام من نشر القوة الدولية في تيمور الشرقية، بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية و١٥ منظمة غير حكومية دولية، إلى جانب أفرقة طبية عسكرية من القوة الدولية في تيمور الشرقية، بتقديم الخدمات الصحية إلى عموم السكان. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مجموعات طبية موحدة مناسبة لعلاج ٦٢٠.٠٠٠ شخص لمدة ثلاثة أشهر ونسقت عمل المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في هذا القطاع.

٢١ - وقد أمن التعاون فيما بين اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، نشر أفرقة التطعيم عند نقاط دخول اللاجئين العائدين. وقد أفضى هذا الجهد بالإضافة إلى الدعم المقدم إلى خدمات التطعيم في أماكن أخرى من البلاد إلى تطعيم ما يزيد عن ٥٥٠.٠٠٠ طفل ضد داء الحصبة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد ساهم هذا العمل إلى حد كبير في فعالية السيطرة على هذا المرض ومنع تفشيه على نطاق واسع، وأدى في نهاية المطاف إلى إعادة عمل برامج التطعيم العادي في آذار/مارس ٢٠٠٠.

٢٢ - وشملت تدابير وقائية طارئة أخرى توزيع ما يزيد عن ٩٠.٠٠٠ ناموسية يعتقد أنها تساهم في التخفيف من ارتفاع معدل الإصابة بحمى الملاريا والضعف الخطرة، وإن كانت لا تساهم في القضاء عليهما. وقد أمن تقديم صندوق الأمم المتحدة للسكان مجموعات مواد للصحة الإنجابية مكونة من أدوية ومعدات طبية إمدادا أساسيا سهل إجراء عمليات

١٦ - وبالرغم من تحسن حالة الإمدادات الغذائية، يؤكد كل من منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الغذائي العالمي على أن حالات الخلل التي شهدتها الاقتصاد، لاسيما في بنية السوق الأساسية وسبل الوصول إلى الأسواق، وفقدان الأصول الإنتاجية وانخفاض الأنشطة المدرة للدخل، أمور تعني أن أعدادا كبيرة من الناس ستظل عرضة لانعدام الأمن الغذائي خلال الشهور المتبقية من عام ٢٠٠٠ وشهور ما قبل موسم الحصاد في عام ٢٠٠١.

١٧ - ولمعالجة احتياجات الموسم الزراعي المقبل، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتعاون وثيق مع إدارة الزراعة التابعة لإدارة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية أثناء الموسم الجاف بزرع أنواع مكيفة من الذرة تناسب البيئة المحلية وأنواع محسنة من بذور الأرز حتى يتسنى زيادة المعروض من كميات البذور لموسم زرع البذور الرئيسي في تشرين الثاني/نوفمبر. والغرض هو توزيع هذه البذور على العائدين من المزارعين اللاجئين والمزارعين المحليين الذين فقدوا مخزوناتهم من البذور أثناء السنة الماضية.

١٨ - وبينما يقدم بعض الدعم إلى القطاع الزراعي من قبل عدد من المانحين ووكالات المساعدة الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية والمنظمات غير الحكومية، يتوقع حدوث انخفاض في المساعدة المقدمة إلى قطاع الزراعة والمواشي ومصائد الأسماك خلال الموسم المقبل. ولذلك، فإن احتياجات الأمن الغذائي بعد موسم الحصاد في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠١ مرهونة بنجاح الاستعدادات لعملية الزرع عند نهاية عام ٢٠٠٠.

## باء - الصحة

١٩ - يتضح أيضا التدمير العشوائي للهياكل الأساسية العامة والخاصة من تدهور معظم المرافق الصحية في تيمور

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، سيمدد تدريجياً هذا البرنامج ليشمل جميع المقاطعات الثلاث عشرة لتي مور الشرقية. وتوجد أيضاً قيد التنفيذ تحت إشراف السلطة الصحية المؤقتة برامج تركز على مجال الأمانة الآمنة، وصحة المراهقين، وتنظيم الأسرة، والصحة الجنسية، ومنع حدوث الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ومراقبتها. بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أنشأت اليونيسيف ومنظمة العمل لمكافحة الجوع برنامجاً لمراقبة تغذية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات.

٢٥ - ولقضايا الموارد البشرية، لاسيما فقدان عدد كبير من الأطباء ومعظم مديري الخدمات الصحية في المناصب العليا والمتوسطة، آثار كبيرة على عمل الخدمات الصحية في المستقبل. وسوف تقدم السلطة الصحية المؤقتة، إلى جانب المشاركين في البرامج الصحية، الدعم والتدريب التقنيين من أجل زيادة تطوير قطاع الصحة.

### جيم - التعليم

٢٦ - أصيبت المدارس في تيمور الشرقية بأضرار خطيرة ونهبت الكتب والمعدات من جميع المؤسسات تقريباً أثناء الدمار الذي اكتسح مجمل هذا الإقليم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، غادر العديد من المدرسين المؤهلين هذا الإقليم عقب إعلان نتائج الاقتراع التي رجحت كفة الاستقلال.

٢٧ - وبالرغم من ذلك، وعقب نشر القوة الدولية في تيمور الشرقية مباشرة وإنشاء مناطق آمنة، أعيد فتح المدارس الابتدائية ونظمت الفصول الدراسية في الملاعب المفتوحة وفي مبان مخصصة لأغراض أخرى. وبالنسبة للسنة الدراسية ١٩٩٩/٢٠٠٠، ركزت جهود اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وعدد من المنظمات غير الحكومية على إيجاد حوافز لضمان عودة معلمي المدارس الابتدائية وتوفير الكتب

ولادة نظيفة ومأمونة. وكان التقديم المبكر للمساعدة الغذائية، بما في ذلك الأغذية التكميلية، حاسماً في منع حدوث سوء تغذية والحد من حدوث أمراض جراثيم تناول أغذية غير مناسبة.

٢٣ - وقد رصد حوالي ٣٢٠.٠٠٠ استشارة صحية عن طريق نظام المراقبة الذي أرسته منظمة الصحة العالمية وتتعهده حالياً السلطة الصحية الانتقالية التابعة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ومن بين هذه الاستشارات، سجل ما يزيد عن ٨٠.٠٠٠ حالة متعلقة بجمي الملاريا، و ٢٧.٠٠٠ حالة مرتبطة بالتهابات المسلك التنفسي الأسفل، و ٢٢.٤٠٠ حالة و ٤.١٠٠ حالة على التوالي مرتبطة بالإسهال البسيط والإسهال التريفي، و ٩٠٠ حالة مرتبطة بما يشته به بأنه داء الحصبة و ٣٠٠ حالة متعلقة بما يشته به بأنه داء التهاب السحايا. وحددت شبكة مراقبة الأمراض المعدية أيضاً لأول مرة في تيمور الشرقية حالات من داء التهاب الدماغ الياباني وداء الليشمانيات الجلدية.

٢٤ - وفي المراحل الأولى من تنفيذ البرامج الإنسانية، اتفقت الوكالات على الحاجة إلى الانتقال من مرحلة حالة الطوارئ إلى الإصلاح والتنمية بحيث يتسنى إرساء هيكل صحي مستدام في هذا الإقليم ووضع سياسات صحية طويلة الأجل. وكان إنشاء السلطة الصحية المؤقتة الوطنية بمثابة اتفاق عام بين جميع العاملين في ميدان الصحة على تغيير مجال اهتمام الأوساط الصحية. وتمثلت مبادرات أخرى في إنشاء صيدلية مركزية، ووضع قائمة وطنية للأدوية الأساسية، والتأكيد من جديد على الخدمات الصحية المقدمة للأطفال والمراهقين والنساء، وخدمات الصحة الإنجابية، وإنشاء نظام وطني لمراقبة الأمراض. وأحرز أيضاً تقدم هام في وضع برنامج وطني لمكافحة داء السل، وهناك ما يزيد عن ٣٠٠ مصاب بداء السل يتلقون حالياً العلاج.

لمواد البناء من أجل إصلاح ٢٠٠ ١ حجرة دراسية إضافية في حزيران/يونيه. ويتوقع إتمام هذه الأشغال بحلول نهاية هذه السنة.

٣١ - وبالإضافة إلى المواد التعليمية وإصلاح الهياكل الأساسية، يجري حالياً التركيز على تدريب المعلمين. فقد بدأ في ١ أيار/مايو برنامج لتدريب معلمي المدارس الابتدائية أثناء الخدمة، ويعتزم تدريب حوالي ٢٠٠٠ معلم في تيمور الشرقية في المستقبل القريب.

٣٢ - وعلى نقيض التعليم الابتدائي الذي نُهض من جديد في تيمور الشرقية، توقفت فعليا أنشطة التعليم العالي. فحوالي ٨٠ في المائة من مدرسي التعليم الثانوي كانوا من الاندونيسيين، وكان معظمهم يعملون لدى وزارة التعليم ومعاهد التدريب التابعة لها. هذا وقد غادر هؤلاء الإقليم ولا يتوقع عودة الغالبية منهم.

٣٣ - كان الأطفال أشد ضحايا العنف وتأثراً به في تيمور الشرقية. وفي حين أدت إعادة فتح المدارس إلى تقليص أثر الصدمة النفسية التي تحملوها أثناء الفترة التي أعقبت الاستطلاع الشعبي والتي اتسمت بالعنف، لا يزال العديد من الأطفال يعانون من الآثار النفسية لتعرضهم لهذا الصراع. وفي ضوء هذا، بدأت الوكالات في تقييم الاحتياجات، بما في ذلك استشارة نظرائها المحليين والدوليين وإقامة شراكات معهم، وذلك لتحديد أربعة مجالات رئيسية للقيام بمشاريع متعلقة بحقوق الطفل وحمايته وهي: إيجاد أماكن تراعي احتياجات الطفل؛ وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي؛ وإيجاد الوعي بحقوق الطفل والمرأة؛ وإيجاد القوانين والسياسات والهياكل اللازمة لحماية حقوق الطفل وحقوق المرأة.

٣٤ - ويقدم الدعم النفسي الاجتماعي من خلال منظمة Forum Kumunikasi Perempuan Lorosae، وهي منظمة غير حكومية محلية أعادت إنشاء ملجأ للنساء في

التعليمية لجميع المقاطعات وتوزيعها عليها. وقد أدى إصلاح المدارس وتدريب المعلمين إلى ارتفاع عدد الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية إلى ١٧٠٠٠٠ طالب (بالمقارنة مع ١٦٧٠٠٠ خلال السنة الدراسية الماضية ١٩٩٨/١٩٩٩). وقبل الاستطلاع الشعبي، كان حوالي ٨٠٠ مدرسة ابتدائية تعمل بشكل طبيعي. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كان عدد المدارس الابتدائية المفتوحة ٤٢٠ مدرسة فقط. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠، ارتفع هذا العدد إلى ٧٥٢ مدرسة.

٢٨ - هذا وقد تعزز أيضاً إرساء قواعد النظام التعليمي من جديد في تيمور الشرقية من خلال إنشاء لجان تعليمية تتألف من مدرسين محليين وممثلين عن الكنيسة والمنظمات السياسية في جميع المقاطعات والمقاطعات الفرعية في هذا الإقليم. ولتكملة برامج الدعم الأكاديمية، لا تزال الوكالات الإنسانية والجهات المانحة تقدم وتوزع الإمدادات التعليمية والترفيهية الموجهة نحو تلاميذ المدارس الابتدائية ومعلميهم على حد سواء.

٢٩ - وفي المرحلة الحالية التي تتميز بالانتقال من طور الإغاثة إلى طور التنمية، ستواصل الجهات العاملة في المجال الإنساني والعنصر العسكري عملها بصورة وثيقة مع وزارة التعليم، على أن تتولى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المسؤولية عن الوظائف التي كانت تقوم بها فيما سبق الوكالات الإنسانية في قطاع التعليم.

٣٠ - وقد سُلمت أيضاً مواد بناء (صفائح حديد مغلقة، ومسامير وأسمنت وخشب) تكفي لبناء حوالي ٢٥٠ حجرة دراسية. وإلى غاية اليوم، قامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وسلاح البحرية التابع للولايات المتحدة والمجتمعات المحلية بإصلاح ما يزيد عن ٤٠ مدرسة تضم حوالي ٢٠٠ حجرة دراسية. وقد شرع في عملية توزيع ثانية

٣٧ - لكن نسبة العائدين من تيمور الغربية انخفضت انخفاضاً ملحوظاً منذ بداية عام ٢٠٠٠. فلم يعد، منذ كانون الثاني/يناير، سوى ٤٢ ٠٠٠ شخص. ولم يكذب يعد أحد برا إلى تيمور الشرقية منذ الأسبوع الأول من آب/أغسطس وألغيت الاجتماعات التي تعقد على الحدود للم شمل الأسر. وتصاعدت أيضاً وتيرة العنف والهجمات على الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ففي أتامبوا، استهدف مجمع المنظمة الدولية للهجرة خلال المظاهرة التي نظمتها الميليشيات في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ ولم تتدخل لا القوات المسلحة ولا قوات الشرطة الإندونيسية، مما حدا بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وإحدى المنظمات غير حكومية إلى نقل معظم موظفيها إلى كوبانغ. وفي ٢٢ آب/أغسطس، هاجمت الميليشيات وأصابت بإصابات خطيرة ثلاثة موظفين من موظفي المفوضية المكلفين بتقديم المساعدة الإنسانية في أحد مخيمات اللاجئين في ناين بالقرب من أويكوسي. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتلت عناصر الميليشيات الهائجة ثلاثة من موظفي المفوضية بأسلوب وحشي أثناء هجوم على أماكن الأمم المتحدة في أتامبوا. وقد اقتحمت مباني الأمم المتحدة التي لجأ إليها هؤلاء الموظفون وأحرقت عن آخرها. وأدت هذه الهجمات، إلى جانب المضايقات التي يتعرض لها الموظفون باستمرار في مكتب الأمم المتحدة في كوبانغ، إلى وقف عمليات الأمم المتحدة ثنائياً وإجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية من تيمور الغربية.

٣٨ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تراوح عدد اللاجئين من تيمور الشرقية إلى تيمور الغربية بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ. ومعظمهم فلاحون رغم بقاء أقلية ملحوظة من الموظفين المدنيين السابقين (ومنهم أفراد سابقون في قوات الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية). وأدى وجود عناصر

ديلي. وتقوم هذه المجموعة بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي وتقديم المشورة للأطفال والنساء من ضحايا العنف والاستغلال الجنسي.

٣٥ - ستركز أنشطة المستقبل على بناء القدرات. وسيتم ذلك من خلال مجموعات الشباب والمؤسسات المتسبة للجهات الدينية والمجموعات النسائية، وسيؤدي إلى تطوير شؤون الحكم والإدارة ومهارات العيش وإذكاء الوعي بالمبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان.

### دال - إعادة اللاجئين إلى وطنهم

٣٦ - بدأت عملية تنظيم عودة لاجئي تيمور الشرقية الاختيارية إلى وطنهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد عاد منذ ذلك الحين، ما يناهز ١٦٧ ٠٠٠ شخص بصورة منظمة وتكفل كرامتهم، بما في ذلك عودة بعض الأفراد السابقين في القوات المسلحة والميليشيات الإندونيسية. ومن مجموع عدد العائدين، عاد حوالي ٤٤ ٠٠٠ إلى ديارهم بصورة عفوية عبر الحدود البرية. وتقدم المساعدة إلى ما تبقى منهم في إطار عمليات برية وبحرية وجوية تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وشركاؤهما المنفذون. وكجزء من جهود الإعادة إلى الوطن، كان من شأن عمليات لم شمل الأسر عند معابر الحدود، التي نظمها فريق المراقبين العسكريين التابع لإدارة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، أن مكّنت الآلاف من اللاجئين من اللقاء بالعائدين وآخرين غيرهم وذلك لتيسير تبادل المعلومات المباشرة عن الحالة في تيمور الشرقية ولبناء الثقة في عودتهم. كما نظمت المفوضية حملات إعلامية عامة على جانبي حدود تيمور وذلك لتشجيع على العودة الاختيارية إلى الوطن وإعادة الاندماج، مع تركيز خاص على مسألة المصالحة المعقدة.

العسكري للإدارة الانتقالية في مجال المساعدة الإنسانية في توفير المساعدة الطبية، والدعم السوقي لسائر عناصر الإدارة الانتقالية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وإصلاح المدارس وغيرها من الهياكل الأساسية العامة، وتنظيم الأنشطة الرياضية والترفيهية والتربوية لصالح سكان تيمور الشرقية. وتعاون موظفو الإدارة الانتقالية المعينون بالشؤون المدنية والعسكرية تعاوناً وثيقاً مع الإدارات في جميع المقاطعات من أجل توفير المساعدة اللازمة. وقد كان توفير الدعم السوقي اللازم لإيصال الإمدادات والمواد براً وبحراً وجواً، ولا سيما إلى جيب أويكوسي من أهم إسهامات القوة الدولية في تيمور الشرقية والعنصر العسكري للإدارة الانتقالية في مجال الجهود الإنسانية. كما يقدم العنصر العسكري للإدارة الانتقالية دعماً هندسياً لسائر عناصر الإدارة الانتقالية وللمجموعات الإنسانية والإنمائية.

٤١ - وقدم العنصر العسكري للإدارة الانتقالية الدعم أيضاً لجميع المقاطعات، ويتمثل هذا الدعم في المرافق الرياضية والمعدات والعروض السينمائية ودروس اللغة والتدريب على المهن وعلى المهارات. وعلاوة على ذلك، فتحت جميع المرافق الطبية العسكرية أمام سكان تيمور الشرقية؛ وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٠، عالجت الوحدات الطبية العسكرية التابعة للإدارة الانتقالية ٢٥٧ ٢٠ شخصاً من تيمور الشرقية.

#### واو - التنسيق

٤٢ - كان التعاضد والتعاون فيما بين الوكالات الإنسانية والقوات العسكرية التابعة للقوة الدولية في تيمور الشرقية عنصرين حاسمين مكننا من تجنب حدوث كارثة إنسانية، خلال حالة الطوارئ المعقدة التي مرت بها تيمور الشرقية مباشرة بعد إجراء الاستطلاع الشعبي بأن كفلاً إيصال المساعدات الإنسانية فعلياً إلى جميع أرجاء الإقليم.

وزعماء سابقين من الميليشيات التي تؤيد الاستقلال الذاتي تأييداً قوياً، في مخيمات اللاجئين إلى استمرار حملات التهريب والتضليل لمنع عودة اللاجئين. ويقول أفراد من اللاجئين إن ما يعوق أساساً عودتهم هو عدم الاطمئنان على أمنهم الشخصي والسياسي وقلقهم من انعدام الأمن الغذائي والأسري. وكان وجود جماعات من العناصر السابقة في الميليشيات يمثل العائق الرئيسي الذي حال دون اضطلاع الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بأنشطتهم بصورة فعالة داخل المخيمات. ومع إيقاف العمليات، يصعب تحديد عدد اللاجئين الذين سيختارون البقاء في تيمور الغربية. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما ينيف على ٣٠.٠٠٠ شخص قد يسعون في نهاية المطاف إلى الاستفادة من خيار الهجرة المحلية أو العبارة اللذين توفرهما السلطات الإندونيسية.

٣٩ - ويجب التسليم بأن عدداً كبيراً من الأشخاص المتبقين لن يعودوا أبداً وبأنه يجب إيجاد سبل بديلة لإعادة توطينهم، بالتعاون مع السلطات الإندونيسية المسؤولة. ولا يزال وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من تيمور الشرقية يثير سخط المجتمعات المحلية. وتعتبر الاصطدامات التي حدثت مؤخراً بين السكان المحليين واللاجئين مؤشراً على التوتر السائد في العلاقات بين المجتمعات المحلية التي يحتمل أن تتدهور أكثر وتؤدي إلى تجدد أعمال العنف ما لم تتخذ السلطات الإندونيسية إجراءات حاسمة.

#### هاء - التعاون بين الشركاء المدنيين والجيش

٤٠ - رغم أن مسؤولية العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية هي أولاً وقبل كل شيء ضمان الاستقرار والأمن في تيمور الشرقية، بموجب ولايته المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩)، فإنه قد قدم دعماً قوياً للأنشطة الإنسانية على غرار القوة الدولية في تيمور الشرقية. وتمثل الجهود الرئيسية التي بذلها العنصر

العملية الإنسانية، مما مكن منفذي البرنامج الإنساني من دراسة أثر برامجهم وتوجيه خططهم في المستقبل.

٤٧ - وسمح الاستعراض بالتوصل إلى خلاصة عامة مفادها أن المساعدة الإنسانية قد قدمت بسرعة وبطريقة فعّالة. ومن الدروس المستفادة ضرورة تحسين المشاورات مع المستفيدين ومع الزعماء المدنيين المحليين في بداية هذه العمليات. وكان الاستعراض أيضاً بمثابة كشف حساب أولي مقدم إلى الجهات المانحة عن الأموال التي أنفقت في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وكشفت الرقابة المالية عبر الوكالات أن ٧٩ في المائة من الأموال الواردة (١٥٠ مليون دولار) قد أنفقت وأنفق ٥٩ في المائة منها على تقديم المساعدة الغذائية، ودعم عملية إعادة توطين اللاجئين وتوفير المأوى لهم. وقد تم التبرع بثلاثي الأموال الواردة عن طريق عملية النداءات الموحدة. وأنفقت الأموال بالتساوي على كل المقاطعات وعددها ١٣ مقاطعة. ويستفيد كل منها من ٦ إلى ٨ في المائة من الميزانية المخصصة للمساعدة الإنسانية، باستثناء مقاطعة دبليو التي تلقت ١٣ في المائة من الأموال الموزعة.

٤٨ - ومع إنشاء قدرات للرقابة في كل إدارة من الإدارات التابعة للإدارة الانتقالية، انتقلت المسؤولية عن التنسيق داخل القطاعات من الوكالات الإنسانية إلى الإدارة الانتقالية التي تضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالإقليم. بيد أن برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التوالي لا يزالان ينسقان الأنشطة في قطاعي الأغذية والمأوى.

٤٩ - ولا يزال عنصر الإدارة الانتقالية المعني بالمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل أثناء الطوارئ يعقد بانتظام اجتماعات تنسيقية مع المنظمات والوكالات المشتركة في

٤٣ - وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الذي تولى في البداية تنسيق الاستجابة للحالة الإنسانية في تيمور الشرقية وشمل ذلك نشر أعداد كبيرة من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في أحوج المناطق إلى المساعدات الإنسانية. وكان لابد من التعامل على نحو فعال مع القوة الدولية في تيمور الشرقية لإيصال المساعدات الإنسانية، إذ أن الأمن في المراحل الأولى من البرنامج الإنساني كان مرهوناً بانتشار أفراد القوة الدولية وبإقامة مناطق آمنة للعمليات.

٤٤ - وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انتقلت مسؤولية تنسيق الأنشطة الإنسانية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى عنصر الإدارة الانتقالية المعني بالمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل أثناء الطوارئ. وتم الانتقال بصورة تامة إذ تولى مهامه نائب الممثل الخاص للأمين العام للمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل لتقديم المساعدة الطارئة.

٤٥ - وفي الشهور التالية، تولت الوكالات المختصة مسؤولية تنسيق القطاعات الإنسانية بعد أن ترسخت عمليات إنشاء وكالات فنية في هذه القطاعات وتطورت الإدارات القطاعية التابعة للإدارة الانتقالية.

٤٦ - وقد أجري تقييم للبرنامج الإنساني في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٠ على ثلاث مراحل وهي: التقييم الذاتي الذي أجراه منفذو البرنامج الإنساني، والتقييم الذي أجراه مستفيدون والذي أجرته منظمات وطنية غير حكومية والتقييم الخارجي الذي أجره فريق من الاستشاريين التابعين لجهات مانحة وجهات مستقلة. وأفضى هذا التقييم إلى وضع قائمة بإنجازات البرنامج الإنساني حسب القطاعات وملخص للممارسات الفضلى لاستخدامهما في الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلاً. وتم تحديد أوجه النجاح والقصور في

للتنمية الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بشتى الطرق في انتعاش المؤسسات والأسواق. وأتاحت المشاريع السريعة الأثر لتوفير العمالة وتوليد الدخل، والتي أشرف الصندوق الاستئماني للإدارة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على رعايتها الحلول اللازمة في مناخ يتسم بارتفاع نسبة البطالة وقلّة فرص العمل، وهو ما سيؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي الإنتاجي على المدى القصير.

٥٣ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة عمل لإصلاح وإدارة الهياكل الأساسية الرئيسية في تيمور الشرقية وأجرى تصليحات في محطات توليد الطاقة في ديلي ومليانة بتمويل من استراليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج. كما أجرى تصليحات في الطرق التي تستخدم في حالات الطوارئ في مقاطعتي إرميرا وديلي. ويعمل البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على تنفيذ برنامج واسع النطاق لإصلاح الهياكل الأساسية بتمويل من حكومتي اليابان والبرتغال. وتبلغ تكلفة هذا البرنامج الذي بدأ تنفيذه في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والذي سيستغرق ثلاث سنوات، ٣٠ مليون دولار.

٥٤ - ورغم أن شبكات المياه في تيمور الشرقية قد تضررت من جراء عملية التخريب التي جرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ فإن ما لحقها من أضرار كان في الحقيقة نتيجة لسوء التخطيط وعدم كفاية أعمال الصيانة والاستثمارات الدنيا التي خصصتها لها الحكومات السابقة. وكان رد المجتمع الدولي أثناء فترة الأزمة، ولا سيما رد لجنة أكسفورد للإغاثة من الجوع ببريطانيا العظمى ومنظمة العمل لمكافحة الجوع بتزويد المناطق التي يتركز فيها أكبر عدد من السكان بالمياه اللازمة فوراً. ومع استقرار الوضع الإنساني العام وتولي الإدارة الانتقالية المسؤولية عن شبكات المياه الحضرية أصبحت المنظمات غير الحكومية تركز أكثر على

البرنامج الإنساني وكذلك مع المنظمات والوكالات المشتركة في الأنشطة الإنمائية.

٥٠ - وسيتم بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ نقل مسؤولية تنسيق المساعدة الإنسانية بصورة كاملة من عنصر المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل أثناء الطوارئ إلى أحد المكاتب في الهيكل الجديد لإدارة الانتقالية. وقد قدم هذا العنصر مقترحاً سيقوم باستعراضه المجلس التشريعي الوطني يدعو إلى نقل جميع مسؤولياته إلى جملة من المكاتب في الإدارة الانتقالية ومكتب منسق الأمم المتحدة للتنمية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٥١ - وقد أنشئ مكتب اتصال خاص بالمنظمات غير الحكومية في المراحل الأولى للأزمة لضمان حصول المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية على المعلومات من سائر الفاعلين في المجال الإنساني ومن الجهات المانحة والقوة الدولية في تيمور الشرقية. ونظراً لأن عدد المنظمات الوطنية غير الحكومية التي كانت تعمل في تيمور الشرقية كان محدوداً قبل اندلاع أحداث عام ١٩٩٩، تم إيلاء اهتمام خاص لإنشاء منتدى للمنظمات غير الحكومية لدعم بناء القدرات لدى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية المحلية. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ستكون كافة المسؤوليات الإدارية لهذا المنتدى قد آلت إلى سكان تيمور الشرقية.

## زاي - تنمية المجتمعات المحلية، والانتعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل

٥٢ - لقد تأثرت جميع نواحي الحياة في البلد بالخراب الذي عم تيمور الشرقية. وتم الشروع في تنفيذ عدد من البرامج القصيرة والطويلة الأجل لتمكين السكان من تحقيق الانتعاش بنجاح. فقد أسهمت برامج التوظيف المؤقت لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وبرامج التمكين المجتمعي للبنك الدولي وأنشطة الوكالة الاسترالية

٥٧ - ومع انتهاء الأزمة الإنسانية الراهنة، توجه وكالات الأمم المتحدة معظم أنشطتها إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية على المدى البعيد، تمشيا مع ولايات كل منها. وقد شرع منسق الأمم المتحدة للتنمية في تنفيذ تقييم قطري مشترك سيساعد على ضمان الخروج باستراتيجية ورؤية مشتركة.

٥٨ - وتشمل البرامج الإنمائية التي تزمع تنفيذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة المشروع في تنفيذ مشاريع جديدة خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ بتكلفة تقدر بمبلغ ٤٨ مليون دولار. وستقدم وكالات الأمم المتحدة في المستقبل مساعدات إنمائية في مجالات الخدمات الأساسية، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية، وشؤون الحكم وبناء القدرات، وتنمية فرص العمل وتنظيم المشاريع وتقديم التدريب، والتنمية الزراعية والريفية، وتشجيع سبل العيش المستدامة وتنمية المجتمعات المحلية، وإجراء تعداد سكاني.

٥٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تم توفير ٣٣,٧ مليون دولار، استناداً إلى التمويل الذي قدمته وكالات الأمم المتحدة أو الالتزامات التي سبق أن قدمتها الجهات المانحة، لتنمية المجتمعات المحلية، والانتعاش الاقتصادي وإعادة التأهيل. ومن المتوقع، أن تقوم وكالات الأمم المتحدة، بالتشاور مع الإدارة الانتقالية وقادة تيمور الشرقية، بوضع برامج جديدة ومشاريع ذات أولوية قد تترتب عليها احتياجات مالية إضافية.

### خامساً - ملاحظات ختامية

٦٠ - يرجع الفضل أساساً في التغلب على الصعوبات المتمثلة في التشريد الجماعي وانتشار الدمار نتيجة أعمال العنف التي أعقبت الاستطلاع الشعبي التي جرت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى المانحين الذين استجابوا بسرعة

ضرورة إصلاح شبكات المياه الريفية، بموافقة الإدارة الانتقالية وتشجيعها.

٥٥ - وما زال يجب تلبية احتياجات الإقليم من المرافق الصحية. وسيقوم مكتب المياه والمرافق الصحية الذي أنشأته الحكومة الانتقالية مؤخرًا، بدعم من اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، بتعبئة مهندسين مختصين لتوفير المعلومات والمواد اللازمة لتحسين المرافق الصحية في ٥٦ قرية. كما ستطور إمدادات المياه في الأرياف، لا سيما بتطبيق الأساليب المناسبة لتجميع مياه الأمطار.

٥٦ - ونظرًا لأن التجربة والخبرة التقنية للناشطين من السكان الأصليين محدودة نسبيًا، فإن الإدارة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تركز جهودها على بناء قدرات سكان تيمور الشرقية في جميع قطاعات النشاط الإنساني والإنمائي. وقد نظمت دورات تدريبية لموظفي الجهاز القضائي في أساسيات سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأعد البرنامج الإنمائي، بناء على طلب الإدارة الانتقالية مقترحاً لبرنامج شامل لبناء القدرات في المستقبل في مجال الحكم والإدارة العامة. ويسعى مشروع بناء القدرات الذي أعدته اليونيسيف إلى تحسين المهارات الإدارية والقيادية لسكان تيمور الشرقية، مع التأكيد على المصالحة وعلى احترام حقوق الإنسان. واستفاد أعضاء المجلس الوطني للمقاومة التيمورية من تدريب على القيادة، نظم بالتعاون مع الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية وشدد على حقوق الطفل. وقدم الدعم لتحسين الإدارة في إحدى أكبر المنظمات الوطنية غير الحكومية في تيمور الشرقية وهي "منظمة تقديم المعونة إلى تيمور" التي تتعاون معها اليونيسيف لإعادة بناء المدارس. كما تشارك اليونيسيف فئات الشباب في جهود المصالحة والإعمار بالتشجيع على المشاركة في الأنشطة الرياضية.

وبسبب الحاجة للاحتياجات الناجمة عن الأزمة. وقد مكنت هذه الموارد المجتمع الإنساني من تقديم المساعدة اللازمة في فترة مبكرة بما فيه الكفاية لمنع تدهور الحالة الصحية للمستفيدين من السكان. وقد تضافرت هذه العوامل مع مرونة وإصرار شعب تيمور الشرقية، لمنع نشوء حلقة مفرغة من الاتكال على الغير وساهم في الحفاظ على الكرامة الإنسانية لسكان تيمور الشرقية. ومما ساهم أيضا في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية إدراك جميع الشركاء الإنسانيين أن التركيز يجب أن ينصب على قضايا إعادة التأهيل والتنمية مع معالجة الشواغل الإنسانية المتبقية. وسيكون من اللازم أن يواصل المجتمع الدولي تدخله في جميع القطاعات في المستقبل القريب لضمان استمرار استفادة سكان تيمور الشرقية من البرامج وتمهيد الطريق للاعتماد على النفس وتحقيق التنمية المستدامة.